

حتى انه يمكننا ان نتساءل هل ان هذه الميثولوجيا الابوية ، هي افضل مندموية « الصقور »
الواضحة .

فمن يحتقر عرب الجليل اكثر : كيننغ الذي يحذر وزارته من مد وطني يعتقد هو ان له معطياته الموضوعية ، ام المايام الذي يمتشق كذبة اعلامية اكثر حقارة ، حينما يدعي ان عرب اسرائيل مواطنون صالحون ، وهم في اغليبتهم راضون ، وانه لا يوجد غير العنصريين من نوع كيننغ الذين يدفعون بهم الى احضان الحزب الشيوعي ؟ انه سؤال لا جواب له . ولكن لا بد من ان نشير الى ان احدا من معارضي كيننغ من الصهاينة ، لم يطرح للنقاش جذور براهينه ، اي ان الجليل « يهودي » ويجب ان يبقى كذلك . اي « باغلبية يهودية » . ان النقاش يدور فقط حول صحة التشخيص وحول مجموعة من الاقتراحات الملموسة ، وليس حول الهدف .

الا يوجد اذن خلف الحملة التي يقودها « اليسار » الصهيوني ، وعلى رأسه المايام . ضد مسؤول الجليل الا المنطق الشكلي لمشيء من الخطابة المدرسية ؟ لا شك ان لا . فخلف هذه الخصومة يبتدىء الخلاف التقليدي بين « العمل العربي » و « العمل اليهودي » . والنقاش القديم بين المستوطنين الرأسماليين مستغلي اليد العاملة المحلية ، وبين المستوطنين العمال الذين يطردون اصحاب البلاد . وانه لذو دلالة ان نلاحظ ان المايام الذي تتكون ٩٥٪ من قاعدته الانتخابية والاجتماعية من الحركة « الكيبوتزية » . هو الان بصدد تبني برنامج الاوائل . فالعمال المهاجرين سنة ١٩٢٠ و ١٩٢٠ ، الذين كانوا يقاومون المنافسة العربية على سوق العمل حيث جاءوا يقدمون اذرعهم ، اصبحوا ملاك بالشراكة لبعض المؤسسات الصناعية والزراعية الكبيرة ويشغلون الاف الاجراء من اليهود والعرب . ولهم الآن مخططهم لجعل السكان العرب الذين انتزعت اراضيهم بروليتاريين ، اذن تغيرت موازين القوى .

والمؤشرات عديدة ، في الساحة الاجتماعية للجليل خلال السنوات الاخيرة ، وكلها تدل على اعادة نظر في التصور التقليدي « للصهيونية العمالية » .

من ذلك ، الممارسة التي كشفت عنها الصحافة في نهاية سنة ١٩٧٥ . والتي مؤداها ان « التجمعات الزراعية » اليهودية (كيبوتزيم او موشافيم) اصبحت تؤجر او تسلم بالخاصة قطعا من « اراضيها » الشاسعة لبعض العرب . وعندما اندرت المؤسسات الصهيونية المركزية ، اقامت ضد المستوطنات الـ ١٢ التي تورطت في هذه الفضيحة ، ما يشبه المحاكمة التأديبية ، مع جعلها تدفع بعض التعويضات . في حين ان قادة الوكالات اليهودية استأثروا من الامر لان هذه الاراضي قد اجرت في بعض الاحيان الى عرب كانوا اصحابها الشرعيين قبل ١٩٤٨ ! ، اذن يمكن للخلافات ان تنشأ حول المستقبل والاستراتيجية والتمتلك ، وتحليل الامور . لكن هنالك مطلب مبدئي يجمع اليوم بين مختلف اجنحة الحركة الصهيونية : الوضع القائم مقدس ، وما اخذ اخذ ، ومن ذهبوا لا يجب ان يعودوا والاراضي التي اغتصبت لا ترد الى اصحابها .

وقد رأينا ذلك في سنة ١٩٧٢ . عندما طالب لاجنو قري اقرت وكفر برعم ، بادب ولكن باصرار بأن تحترم حقوقهم . تذرع « اليسار » الصهيوني الذي كان يساند شرعية رغبتهم في العودة الى قراهم . بما اسماه بخصوصية اقرت وكفر برعم ، بالمقياس الى مجموع القرى الفلسطينية التي ابيدت او افرغت من سكانها . وهكذا فان « اليسار » الصهيوني لم يقترح ابدا رد هذه الاراضي الى اصحابها ، خصوصا تلك الاراضي التي يستعمرها يهود